

Distr.: General
18 January 2001
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا بجورجيا

أولاً - مقدمة

جورجيا، وعلى تحسين الحالة الأمنية، وعودة اللاجئين إلى مقاطعة غالي كخطوة أولى نحو عودة كافة اللاجئين، وكذلك على تحقيق الإصلاح الاقتصادي في أبخازيا وبناء الثقة بين الجانبين. ونتيجة لذلك، تحسنت آلية مجلس التنسيق، وقويت شبكة الترتيبات الأمنية في منطقة مسؤولية البعثة.

٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قام ممثلي الخاص بزيارة لموسكو لإجراء مشاورات. ورغم ما بذله هناك من جهود وعقده من اجتماعات عدة رفيعة المستوى مع طرفي الصراع، لم يتسن إحراز تقدم ملموس بشأن مسودة الوثيقة الخاصة بتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي (انظر الوثيقة: S/2000/697، الفقرة ٥). كما أن مجموعة أصدقاء الأمين العام - التي لا غنى عن تأييدها لمسودة الوثيقة - لم تتوصل بعد إلى موقف موحد. وفي الوقت نفسه، يواصل الجانب الأبخازي رفض بحث أي وثيقة تتناول قضية الوضع.

٥ - وبناء على دعوة من حكومة أوكرانيا، تقرر مبدئياً عقد اجتماع ثالث رفيع المستوى بشأن تدابير بناء الثقة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر في يالطا بأوكرانيا (انظر الوثيقة S/2000/1023، الفقرة ٦). غير أن الخلافات التي نشأت بين الجانبين الجورجيين والأبخازيين حول جدول أعمال ذلك

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣١١ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (البعثة) حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ويقدم التقرير ما استجد على الحالة في أبخازيا بجورجيا منذ تقريره المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (S/2000/1023).

٢ - ولا يزال ممثلي الخاص في جورجيا، ديتر بودن، يرأس البعثة. ويساعده في هذه المهمة كبير المراقبين العسكريين، اللواء أنيس أحمد باجوا (باكستان). وحتى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بلغ قوام البعثة ١٠٣ مراقبين عسكريين (انظر المرفق الأول).

ثانياً - الجوانب الإنسانية

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص بالتعاون مع الاتحاد الروسي كطرف ميسر، وأعضاء مجموعة أصدقاء الأمين العام لجورجيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - ما يبذله من جهود سعياً نحو تحقيق تسوية سياسية شاملة للصراع الدائر في أبخازيا. وانصب اهتمامه على قضية الوضع السياسي لأبخازيا في المستقبل داخل دولة

الثاني/نوفمبر، بعثة تقييم مشتركة برئاسة رئيس مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وذلك بالتنسيق الوثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبمشاركة خبراء من جهات شتى منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجلس أوروبا. وكان الهدف من البعثة تقييم الأوضاع بالنسبة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى المقاطعة بسلامة وأمن وكرامة. وأوصت البعثة، في استنتاجاتها الميدانية (انظر المرفق الثاني)، بأن يدرس ممثلي الخاص إمكانية فتح فرع لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مدينة غالي؛ وأن يبحث مع الجانبين كيفية تحسين التدريب في مجال إنفاذ القانون وزيادة نسبة تمثيل السكان المحليين في أجهزة إنفاذ القانون؛ وأن يسعى إلى توسيع نطاق التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون التابعة للجانبين؛ وأن يساعد على إيجاد حل غير تمييزي لمسألة لغة التعليم في مدارس مقاطعة غالي. وفي يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، حضر ممثلي الخاص - بناء على دعوة من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - الاجتماع الوزاري للمنظمة في فيينا، وذلك لإحاطة المشاركين بأعمال البعثة.

٩ - وتواصل البعثة إسداء المشورة وبذل المساعي الحميدة وتوفير المساعدة التنفيذية للمشاريع الرامية إلى بناء الثقة بين الجانبين الجورجيين والأبخازيين. فخلال الفترة الواقعة بين شهري كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، استفاد ما يربو على ١٥٠٠ شخص - من مسؤولين حكوميين ودبلوماسيين وممثلين لمنظمات غير حكومية وصحفيين - من المساعدة التنفيذية المقدمة من البعثة مساندةً منها للجهود الرامية إلى الإسهام في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان من بين هؤلاء المستفيدين صحفيون جورجيون وأبخاز شاركوا في الدورة التدريبية الثانية التي نظمها صحفيون من هيئة الإذاعة البريطانية في تبليسي يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر

الاجتماع ووثيقته الختامية اقتضت إجراء مزيد من المشاورات. وتمخضت الجهود التي بذلها ممثلي الخاص والاتحاد الروسي عن تعهد الجانبين بالاجتماع في يالطا في آذار/مارس ٢٠٠١.

٦ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، انعقد الاجتماع الحادي عشر لمجلس التنسيق التابع للجانبين الجورجيين والأبخازيين في تبليسي برئاسة ممثلي الخاص. وأكد الاجتماع استئناف عمل الفريق العامل الأول التابع لمجلس التنسيق والمعني بالمسائل الأمنية، الذي اعتمدت توصياته. وعقد الفريق العامل، فيما بعد، اجتماعه السادس يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر في سوخومي (انظر الفقرة ١١ أدناه). وبعد انقطاع دام قرابة ثلاث سنوات، عقد الفريق العامل الثالث المعني بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية اجتماعه الثالث يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر في تبليسي. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من المشاريع المحددة الرامية إلى إصلاح شبكات الاتصالات في منطقة الصراع والمناطق المجاورة. وسوف تعرض هذه المشاريع على مجلس التنسيق، للنظر، في اجتماعه الثاني عشر. ولا تزال الجهود تبذل لدعوة الفريق العامل الثاني المعني باللاجئين إلى الانعقاد.

٧ - وخلال الفترة من ١٤ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قام هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بزيارة منطقة عمليات البعثة لتفقد أعمال البعثة والوقوف على الجهود السلمية الجارية. واجتمع السيد العنابي وممثلي الخاص، اللذان استقبلهما الرئيس إدوارد شيفرنادزه، مع ممثلي الجانبين الجورجيين والأبخازيين، وممثلي مجموعة أصدقاء الأمين العام، وقائد قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، والمنظمات المحلية غير الحكومية.

٨ - وتحت رعاية الأمم المتحدة، أوفدت إلى مقاطعة غالي، خلال الفترة الواقعة بين ٢٠ و ٢٤ تشرين

إلى إقامة مركز إعلامي مشترك بغرض جمع وتوفير المعلومات عن الأنشطة الإجرامية المرتكبة في منطقة الصراع.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق تقصي الحقائق المشترك أعماله وعقد اجتماعات منتظمة. والجهود جارية لكفالة تفجير طاقاته الكاملة، لاسيما فيما يتعلق بسرعة رده ومتابعة استنتاجاته. ومن شأن إقامة المركز الإعلامي المشترك، المشار إليه في الفقرة السابقة، أن يكون بمثابة خطوة في هذا الاتجاه.

رابعا - الحالة على أرض الواقع

١٣ - ظلت الحالة العامة في منطقة الصراع، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هادئة في معظمها، وإن كانت غير مستقرة، رغم دلائل الاستقرار التي ظهرت نتيجة لتحسن الشبكة الأمنية وتزايد صرامة التزام الطرفين بالترتيبات الأمنية التي أقرت من قبل.

١٤ - وما زالت أنشطة الإجرام والعصية تشكل عاملا مزعزا رئيسيا للحالة العامة. فقد تكررت شكاوى الأهالي، ولا سيما في قطاع غالي، من وجود الجماعات المسلحة التي ترهبهم وتروعهم. وعلى الرغم من تزايد دوريات الميليشيا الأبخازية وتشكيل حرس ريفي إضافي، لا تزال الحالة متوترة. وعلاوة على ذلك، أصبحت الميليشيا الأبخازية، بل وحفظة السلام التابعين لرابطة الدول المستقلة أنفسهم، هدفا للاعتداءات المسلحة في أحيان كثيرة. وواصلت البعثة حض الجانبيين الجورجي والأبخازي على مضاعفة جهودهما لوقف أعمال الإجرام والتعاون بنية حسنة بالاستعانة بالإمكانات التي توفرها آلية المجلس التنسيقية.

١٥ - وتمثل أخطر انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار وفصل القوات في تدريب عسكري أبخازي جرى يومي ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر بمنطقة التدريب الواقعة بالقرب من

(انظر أيضا الوثيقة S/2000/697، الفقرة ٩). كما شهدت سوخومي اجتماعا للمؤسسات الجورجية والأبخازية لرعاية المعوقين، وزيارة قام بها في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر فريق من التلفزيون الحكومي الجورجي لإعداد برنامج خاص عن رأس السنة. كذلك، أسهمت لجنة التنسيق الجورجية/الأبخازية وأمينها التنفيذي، زوراب لاكربايا، إسهاما كبيرا في هذه الجهود بعدد من المشاريع المتصلة ببناء الثقة والتعاون الاقتصادي والمساعدة الإنسانية.

ثالثا - عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

١٠ - تواصل البعثة القيام يوميا بدوريات برية عديدة انطلاقا من مقر البعثة في سوخومي والمقرين القطاعيين في غالي وزوغديدي، وكذلك بدوريات شبه يومية بطائرات الهليكوبتر. وبذلك، تتمكن البعثة من تغطية منطقة مسؤوليتها بالكامل والقيام برصد كاف لمدى امتثال الجانبيين لاتفاق موسكو لوقف إطلاق النار لسنة ١٩٩٤. غير أنه في أعقاب احتطاف اثنين من مراقبي البعثة العسكريين في وادي كودوري لمدة ثلاثة أيام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (انظر الفقرة ١٧ أدناه)، أوقفت أعمال الدوريات في الوادي لأسباب أمنية.

١١ - وكما ذكر آنفاً، انعقد الاجتماع السادس للفريق العامل الأول التابع لمجلس التنسيق والمعني بالمسائل الأمنية في ١٣ كانون الأول/ديسمبر برئاسة كبير المراقبين العسكريين وبمشاركة ممثلي الجانبيين الجورجي والأبخازي وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وتم التوصل إلى اتفاق على ضرورة إدخال تعديلات طفيفة على حدود منطقة حظر الأسلحة، وذلك لاستبعاد مناطق التدريب التي يستخدمها الجانبيان الجورجي والأبخازي والتي تقع على أطراف المنطقة. كما بحث الفريق العامل الأول اقتراحا يدعو

المركبتين وقام أفراد مسلحون مجهولو الهوية باختطاف اثنين من المراقبين العسكريين التابعين للبعثة، ونقلوهما إلى الجزء الأعلى من الوادي - الذي يخضع للسيطرة الجورجية - حيث ظلا محتجزين لمدة ثلاثة أيام. وفي أثناء الحادث، ظل ممثلي الخاص وكبير المراقبين العسكريين على اتصال وثيق بأعلى المسؤولين في الحكومة الجورجية والسلطات الأبخازية، وبقائد قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وقد بعث الرئيس شيفرنادزه ممثله الخاص إلى وادي كودوري للتفاوض من أجل الإفراج عن المختطفين. وقد نجحت هذه الجهود عندما أُفراج عن المراقبين العسكريين في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. وأكد الجانب الجورجي للبعثة أنه لم تدفع أي فدية. وبعد هذا الحادث، قام ممثلي الخاص بتذكير الجانب الجورجي بأنه لم يقدم أحدا إلى العدالة بعد حادثين مماثلين وقعا في وادي كودوري في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وحزيران/يونيه ٢٠٠٠، وأن مناخ الإفلات من العقاب هذا لا يمكن أن يسمح باستمراره.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت البعثة زيادة في المظاهرات وعمليات سد الطرقات التي يقوم بها المشردون داخليا في قطاع زوغديدي. وقد طالب المتظاهرون بأن تقوم السلطات الجورجية بدفع علاوات وإعانات وتقديم مساعدات إنسانية لهم. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، احتُجزت دورية تابعة للبعثة لمدة تزيد على ساعة واحدة على يد متظاهرين شمالي زوغديدي، وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، جرت مظاهرة خارج مقر البعثة في قطاع زوغديدي، مطالبة الأمم المتحدة بالتوسط في هذه المسألة.

سادسا - التعاون مع قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة

١٩ - لا يزال التعاون وثيقا بين البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وفي أثناء حادث احتجاز

أوتشامشير، استخدمت فيه أسلحة ثقيلة. وفي هذا الصدد، عمدت السلطات الأبخازية، في ٨ كانون الأول/ديسمبر، إلى منع البعثة وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة من التحليق فوق المنطقة. ولم تتلق البعثة، حتى الآن، ردا على احتجاجها الرسمي على السلطات الأبخازية. غير أن الزعيم الأبخازي، فلاديسلاف أوردزينبا، أصر، في اجتماع له مع ممثلي الخاص، على شرعية التدريب، قائلا إنه لا يستبعد تكراره. وسوف تتابع البعثة بحث هذه المسألة مع الجانب الأبخازي. وفي انتهاك آخر لاتفاق وقف إطلاق النار، انتشرت مفرزة من القوات المسلحة الأبخازية في قرية بالمنطقة الأمنية خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي أعقاب احتجاج البعثة، تم سحب المفرزة. وتواصل البعثة مراقبة الوضع.

خامسا - الحالة الأمنية

١٦ - على الرغم من أن أنشطة العصبية مصدرها للقلق، فإن الخطر الرئيسي الذي يهدد أمن أفراد البعثة وسلامتهم هو ارتفاع مستوى الجريمة في منطقة الصراع وعدم قدرة سلطات إنفاذ القانون المحلية على معالجة المشكلة بفعالية. وتتجلى بوجه خاص أوجه القصور في إنفاذ القانون الأبخازي في منطقة غالي الأمنية السفلى، في حين لا يبدو أن السلطات الجورجية تمارس سيطرة كاملة على الجزء الأعلى من وادي كودوري.

١٧ - وقد وقع أخطر حادث أمني خلال الفترة، للمرة الثالثة على مدى ١٤ عشر شهرا، في وادي كودوري. ففي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، نصب كمين لمركبتين تابعتين للبعثة كانتا عائدتين من دورية كانتا تقومان بها في الجزء الأسفل من الوادي، الذي يقع تحت سيطرة الأبخاز، وذلك بالقرب من نقطة التفتيش المنشأة حديثا والتابعة لحفظة السلام التابعين لرابطة الدول المستقلة. وقد أوقفت إحدى

معالجة هذه الحالة. وإلى جانب الشواغل الأمنية، فإن الوضع المالي الحالي للمفوضية يجعل من الصعب نقل العدد الكافي من الموظفين إلى منطقة الصراع. بيد أن ثمة جهودا تبذل لقيام موظفي المفوضية باستئناف أنشطة الرصد لأغراض الحماية في الأجزاء التي يمكن الوصول إليها في المنطقة الأمنية.

٢٢ - وواصلت حكومة جورجيا والوكالات الإنسانية العمل على تنفيذ "النهج الجديد" لمساعدة المشردين داخليا، وهو نهج يعامل هؤلاء الأشخاص بموجبه كما يعامل جميع المواطنين الجورجيين الآخرين وتقدم لهم المعونة في مواقع تشردهم حتى يعودوا إلى ديارهم في نهاية المطاف (انظر الوثيقة S/2000/345، الفقرة ٢٤).

٢٣ - ولا تزال حالة حقوق الإنسان للعائدين في مقاطعة غالي محفوفة بالمخاطر. فقد سجلت عدة انتهاكات للحق في الحياة والسلامة البدنية وللحق في حرية الفرد وأمنه. وظل وجود جماعات مسلحة غير شرعية مسألة تثير قلقا شديدا. ولا يزال مقتل زوراب اتشبا، في ١٥ آب/أغسطس، لغزا محيرا (انظر الوثيقة S/2000/1023، الفقرة ٢٥). وفي ظل هذه الظروف، يواصل مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سوخومي أنشطته في ميادين مختلفة، كزيارة نزلاء السجون وتفقد أحوالهم، وبناء الثقة لدى المنظمات المحلية غير الحكومية، ومراقبة المحاكمات الجنائية وتنفيذ برامج للثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان من قبيل الحلقة الدراسية الأخيرة التي نظمت لمسؤولي إنفاذ القانون. ولا يزال إنشاء مكتب فرعي في غالي معلقا، وإن كانت بعثة التقييم المشتركة قد أصدرت توصية بإنشائه في استنتاجاتها الأولية. ويؤمل أن يتسنى ذلك بموافقة جميع الأطراف المعنية. وفي هذه الأثناء، يقوم موظفون من مكتب حقوق الإنسان في سوخومي بزيارة منطقة غالي بانتظام.

الرهائن الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر، استجاب حفظة السلام التابعون لرابطة الدول المستقلة على الفور لطلب البعثة بتقديم مساعدة، وذلك بأن بعثوا بمركبة مسلحة إلى منطقة الحادث وأجروا عملية بحث. وقبل ذلك، تعاونت البعثة وحفظة السلام التابعون لرابطة الدول المستقلة بشكل وثيق في بناء نقطة تفتيش جديدة بالقرب من خط وقف إطلاق النار في وادي كودوري. ولتحسين الحالة الأمنية، لا تزال البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة تتبادلان المعلومات لا سيما فيما يتعلق بالتحقيق في الحوادث.

سابعاً - الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الإنسانية الخطيرة وأنشطة الوكالات الإنسانية في أبخازيا بجورجيا، على نحو ما أفيد عنها به من قبل (انظر الوثيقة S/2000/1023، الفقرتان ٢١ و ٢٢).

٢١ - ولا تزال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تبدي استعدادها لتقديم المساعدة إلى العائدين إلى المنطقة الأمنية فيما يتعلق بإعادة إدماحهم، إذا ما وافق الجانبان الأبخازي والجورجي على إجراء تحسين ملموس في الحالة الأمنية وقاما بتنفيذ خطوات في هذا الصدد إضافة إلى الترتيبات الأمنية التي سبق أن أقرت في إطار مجلس التنسيق. بيد أن الجرائم والأنشطة العسكرية المتفرقة لا تزال تثير القلق بشأن سلامة جزء كبير من السكان الذين عادوا بالفعل بمحض إرادتهم على الرغم من التهديدات الأمنية، وبشأن سلامة أفراد الأمم المتحدة المدنيين. وتجري مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مشاورات مستمرة مع الجانبين بدأت بطلب قدمه ممثلي الخاص باستكشاف الظروف الملائمة لعقد اجتماع بناء للفريق العامل الثاني المعني باللاجئين والمشردين داخليا، وهو ما يمكن أن يساعد على

ثامنا - الجوانب المالية

إعداد مسودة الوثيقة الخاصة بالمبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي، حتى يتسنى لممثلي الخاص ومجموعة أصدقاء الأمين العام عرضها على الطرفين. وإحراز تقدم في هذا الصدد، يلزم لمجموعة أصدقاء الأمين العام أن تتخذ موقفا موحدا.

٢٨ - وهناك مسألة أخرى تثير قلقا شديدا وهي حالة اللاجئين والمشردين داخليا. وللقيام بخطوة أولى كبيرة نحو حل هذه المشكلة، يتعين على الجانبين القيام بعمل ملموس يمكن الناس من العودة إلى مقاطعة غالي في ظروف تحفظ كرامتهم وسلامتهم وأمنهم. وفي هذا السياق، أرحب بالتعاون الذي أبداه الجانبان لتسهيل مهمة بعثة التقييم المشتركة التي قدمت مؤخرا إلى مقاطعة غالي. وإني أحث الطرفين على أن يساعدا أيضا في تنفيذ توصيات البعثة.

٢٩ - ويساهم عدم إنفاذ القانون بفعالية، واستمرار الصعوبات الاقتصادية البالغة في منطقة عمليات البعثة، في عدم استقرار الحالة بوجه عام، وهي حالة قد تتدهور إن لم تعالج. وإدراكا منها لذلك، وفي ضوء التزامها، بموجب ولايتها، بأن "تسهم في تهيئة ظروف ملائمة تفضي إلى عودة اللاجئين والمشردين سالمين وبطريقة منظمة"، ستقوم البعثة، هي والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، بدراسة إمكانيات زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى السكان، ومن ذلك تخصيص مبلغ، في ميزانية البعثة، لتقديم مساعدات محدودة عند اللزوم.

٣٠ - ويؤمل أن يعمل الاجتماع المتعلق بتدابير بناء الثقة، الذي يزمع الآن عقده في آذار/مارس ٢٠٠١ في يالطا، على تسهيل عملية المصالحة التي تشتد الحاجة إليها الآن، وتعزيز الاتجاه الإيجابي الحالي نحو إقامة وتطوير اتصالات متبادلة بين الجانبين على مختلف المستويات، بما يساهم في بناء تفاهم وثقة بين الجانبين. وعلى الجانبين أن ينظرا بجديّة في

٢٤ - خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٥٤/٢٧١ المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، مبلغا إجماليه ١٩٧ ٠٤٨ ٣٠ دولارا، وهو ما يعادل ٠١٦ ٥٠٤ ٢ دولارا في الشهر، للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. ويتوقف توزيع هذه المبالغ على اتخاذ مجلس الأمن قرارا بتمديد ولاية البعثة.

٢٥ - وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، عملا بالتوصية الواردة في الفقرة ٣٤ أدناه، فإن تكلفة مواصلة البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ ستقتصر على المبالغ الشهرية التي اعتمدها الجمعية العامة. وسوف أقوم بإبلاغ الجمعية العامة بالموارد الإضافية المطلوبة، إن وجدت، لمواصلة البعثة بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

٢٦ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ما مقداره ١٦,١ مليون دولار. أما مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام فبلغ حتى ذلك التاريخ ما مقداره ١,٩ بليون دولار.

تاسعا - ملاحظات

٢٧ - مما يدعو للأسف عدم إحراز تقدم بشأن المسألة الأساسية، وهي مسألة وضع أبحاثها السياسي ضمن دولة جورجيا في المستقبل، وهو ما من شأنه أن يهدد عملية السلام بكاملها في المستقبل. فعلى الجانبين أن يظهر إرادة سياسية أشد حزما إذا أريد التغلب على الجمود الحالي. وإني أناشد الجانب الأبخازي، بوجه خاص، أن يظهر مزيدا من المرونة والاستعداد لمعالجة المسائل السياسية الأساسية من الصراع. وفي هذا الصدد، ينبغي الانتهاء في أقرب وقت من

لتعزيز عملية التفاوض تعد عنصرًا أساسيًا في السعي نحو تحقيق تسوية سلمية للصراع. ولذلك، أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١.

٣٥ - ولا بد من الإشادة بممثلي الخاص، وكبير المراقبين العسكريين وبالعاملين في البعثة رجالًا ونساء على ما يبدو من تفان من أجل السلام، وعلى إخلاصهم في أداء مهام صعبة وأحيانًا خطيرة.

ما يمكن أن تحدته تدابير بناء الثقة من أثر إيجابي على عملية السلام.

٣١ - وتشكل القيود التي فرضتها السلطات الأبخازية على حرية التنقل بالنسبة للبعثة انتهاكًا لاتفاق وقف إطلاق النار وفصل القوات المبرم في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/583 و Corr.1، المرفق الأول)، وللمبادئ التوجيهية لعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. ولكي تحقق البعثة فعاليتها الكاملة في الميدان، على الجانب الأبخازي أن يظهر احترامًا تامًا لحرية تنقل البعثة في جميع الأوقات.

٣٢ - ويتحمل الجانبان الجورجسي والأبخازي المسؤولية الرئيسية عن أمن أفراد البعثة العسكريين والمدنيين. وهما ملزمان بكفالة تأمين أوضاع تتيح للبعثة الاضطلاع بولايتها على النحو السليم. فتكرر عمليات الاختطاف، كتلك التي حدثت مؤخرًا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، واستفحال الجريمة في منطقة الصراع يثيران مشاعر القلق البالغ. فعلى الجانبين أن يجعلوا أولويتهم تحسين التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون لديهما. وعليهما أيضًا أن ينفذا التدابير المتفق عليها في إطار مجلس التنسيق تنفيذًا أكثر حزمًا.

٣٣ - وفي السياق ذاته، أناشد حكومة جورجيا أن تقدم إلى العدالة مرتكبي حوادث أخذ الرهائن، التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وحزيران/يونيه ٢٠٠٠ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. فلا يمكن إعادة الأمن كاملاً إلا إذا بدا واضحًا أنه لن يسمح لهذه الأفعال بأن تمر دون عقاب. وعلى الجانب الجورجسي أيضًا أن يهيئ الظروف الأمنية اللازمة في الجزء الأعلى من وادي كودوري ليتسنى للبعثة الاضطلاع بولايتها كاملة في هذه المنطقة.

٣٤ - وما زلت مقتنعا بأن البعثة، بفضل أنشطة الرصد التي تقوم بها على أرض الواقع، تقوم بدور بالغ الأهمية في استتباب الاستقرار في منطقة الصراع. فجهودها المستمرة

المرفق الأول

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا: المساهمات بالأفراد حتى
١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

المراقبون العسكريون	البلد
٣	الاتحاد الروسي
٦	الأردن
١	ألبانيا
١١	ألمانيا
٤	إندونيسيا
٣	أوروغواي
٨ ^(ب)	باكستان
٧	بنغلاديش
٤	بولندا
٥	تركيا
٥	الجمهورية التشيكية
٣	جمهورية كوريا
٥	الدانمرك
٥	السويد
٤	سويسرا
٣	فرنسا
٣	مصر
٧	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٣ ^(أ)	النمسا
٧	هنغاريا
٢	الولايات المتحدة الأمريكية
٤	اليونان
١٠٣	المجموع

(أ) يشمل ذلك العدد نائب كبير المراقبين العسكريين.

(ب) يشمل ذلك العدد كبير المراقبين العسكريين.

بعثة التقييم المشتركة في مقاطعة غالي

(٢٠-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)

خلال الفترة الممتدة من ٢٠ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أوفدت بعثة التقييم المشتركة إلى مقاطعة غالي تحت رعاية الأمم المتحدة وفي إطار عملية جنيف للسلام التي تقودها الأمم المتحدة لتسوية النزاع في أبخازيا بجورجيا. واضطلعت البعثة بتقييم للظروف المتصلة بعودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى مقاطعة غالي بسلامة وأمن وكرامة، وذلك بمن فيهم الأشخاص الذين سبقت عودتهم. واعتبرت البعثة أن هذه الجهود من شأنها أن تعزز تقديم مزيد من الدعم الدولي لعملية العودة وأن تساهم في الاستقرار العام بالمنطقة.

وكان على رأس البعثة، التي جرت على مستوى الخبراء، رئيس مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا، وكان نائب رئيس البعثة عضوا في بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جورجيا. كما شارك في البعثة ممثلون عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومقر الأمم المتحدة في نيويورك ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومفوضية الأقليات القومية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا واللجنة الأوروبية. وحضر أيضا ممثل عن لجنة الصليب الأحمر الدولية بصفة مراقب. وتولت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا تقديم الدعم التنفيذي.

وقبل أن تشرع البعثة في عملها، أجرى الممثل الخاص للأمين العام بالتعاون مع رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في جورجيا، مشاورات مع الجانبين الجورجي والأبخازي، وتم الاتفاق بشأن صلاحيات البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت الأمم المتحدة مشاورات وثيقة مع الجانب الأبخازي فيما يتعلق ببرنامج عمل البعثة.

وخلال عملها، التقت البعثة بحاكم مقاطعة غالي وغيره من المسؤولين على صعيد المقاطعة. وقامت البعثة بزيارة قرى مقاطعة غالي الأربع والعشرين كافة وتحديث مع عمدة تلك القرى، وأعضاء وأجهزة إنفاذ القانون الأبخازية، وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، ومدراء المدارس ومعلميها، والمسؤولين الصحيين، وأعضاء وحدات الدفاع الذاتي والسكان المحليين بالقرى. كما تحددت البعثة مع ممثلي حكومة جمهورية أبخازيا المستقلة في المنفى على صعيد المقاطعة، المتخذين من زوغديدي مقرا لهم.

وفيما يلي بيان بالمعلومات والأفكار الأولية الناجمة عن عمل البعثة، ريثما تقدم البعثة تقريرها الختامي وتوصياتها.

معلومات أولية

المكتب الفرعي لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا بجورجيا

وجدت البعثة أن حالة حقوق الإنسان غير مستقرة في مجموع أنحاء مقاطعة غالي. وبناء على ذلك، ترى البعثة من المفيد أن يسعى الممثل الخاص للأمين العام إلى الحصول على موافقة الجانبين الجورجيين والأبخازيين على فتح مكتب فرعي في مقاطعة غالي يكون تابعاً لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا بجورجيا. وينبغي أن يُفهم أن لفظ "الموافقة" يدل على أكثر من مجرد القبول. إذ ينبغي أن تشمل تقديم دعم فعلي وتسهيلات من جانب الطرفين معاً وقبول الجانب الأبخازي للمساءلة بشأن مدى استجابة شركاء موظفي المكتب الفرعي على صعيد مقاطعة غالي. وسيعمل المكتب الفرعي استناداً إلى نفس الولاية التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا. وكجزء من تنفيذ الولاية، سيقوم المكتب بصياغة مقترحات لتحسين الحالة العامة لحقوق الإنسان في مقاطعة غالي ليقوم ممثل الأمين العام إذا أمكن بعرضها على الجانبين.

إنفاذ القانون

وجدت البعثة أنه رغم إفادة العديد من المحاورين بحدوث تحسن في الحالة الأمنية العامة خلال الشهور الأخيرة، لا يزال هناك نقص في الإنفاذ الفعلي للقانون في مجموع أنحاء مقاطعة غالي. ومن بين الطرائق الممكنة لمعالجة هذه الحالة تحسين التدريب؛ وزيادة نسبة تمثيل السكان المحليين في أجهزة إنفاذ القوانين؛ وتوسيع نطاق التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون التابعة للجانبين الجورجيين والأبخازيين والعاملين على جانبي خط وقف إطلاق النار. وتوصي البعثة بأن يلتزم الممثل الخاص خبرة إضافية بهذا الشأن، بهدف تقديم مقترحات محددة للطرفين. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، قد يرغب الممثل الخاص في النظر في أمر تعيين حبير في ميدان إنفاذ القانون بفرع غالي التابع لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا.

لغة التعليم

وجدت البعثة أن معلمي وآباء الأطفال الذين هم في سن المدرسة في مقاطعة غالي غير راضين عن السياسات والممارسات الحالية التي تنظم لغة التعليم في مدارس مقاطعة غالي، والتي لا يتلقى العديد من الطلبة إلا تعليماً ناقصاً نتيجة لها. وعلاوة على ذلك، تضع الممارسات القائمة عقبات أمام الطلبة الراغبين في متابعة دراستهم الثانوية. وإذا استمر الاتجاه الحالي، فقد يؤدي إلى حالة يستحيل فيها التدريس الكفؤ لبعض المواضيع المرحلة الثانوية، اللازمة للتخرج. وقد تصبح المدارس عاجزة تماماً عن منح شهادات. وتشير البعثة إلى أن

الممثل الخاص أجرى مشاورات مع الجانبين الجورجي والأبخازي، ويسرّ إجراء محادثات ثنائية بين الجانبين في هذا الموضوع. وهي تحثه على الاستمرار في ذلك وعلى استكشاف إمكانيات تقديم مساعدة ملموسة من جانب المنظمات الدولية الأخرى في مرحلة مناسبة. وتحت البعثة الجانبين على التحلي بالإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى حل توفيقى وتسوية هذه المسألة في المستقبل القريب.

البنى التحتية الاجتماعية

لاحظت البعثة وجود تدهور في الجوانب الأساسية للبنى التحتية الاجتماعية، كالرعاية الصحية وإمدادات المياه والكهرباء والمرافق التعليمية والنقل العام. ورغم أن المسؤولية الرئيسية لتقديم الخدمات الاجتماعية تقع على عاتق الإدارة، فقد يرغب الممثل الخاص في أن يبحث، مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، إمكانية معالجة هذه الأوضاع وتحسينها.

المجتمع المدني

وقفت البعثة على بعض الجهود المحلية القيّمة الرامية إلى التنظيم كمجتمع محلي، وبخاصة في ميدان التعليم. بيد أن البعثة وجدت عموماً أن المجتمع المدني ضعيف للغاية. وتود أن تقترح على الممثل الخاص أن يضع هذه المسألة في حسابه وأن يثيرها عند الاقتضاء مع الجهات التي بمقدورها تقديم المساعدة في هذا الشأن.

المناخ الأمني

وجدت البعثة أن معظم المحاورين أفادوا بحدوث تحسن في المناخ الأمني العام خلال الشهور الأخيرة، وإن كان لا يزال غير مستقر. وفي هذا السياق، تقترح البعثة أن يواصل الممثل الخاص حث الجانبين على تنفيذ أحكام الاتفاقات التي توصلوا إليها بشأن المسائل الأمنية وأن يواصل اتصالاتهما الفعلية في هذه الميادين عن طريق الاجتماعات الثنائية المباشرة والاجتماعات الرباعية الأسبوعية، حسب ما يقتضيه الحال.

إعادة إدماج العائدين

أحاطت البعثة برأي العديد من محاوريهها، والذي مفاده أن السكان المحليين لمقاطعة غالي غير ممثلين حالياً بما فيه الكفاية في مختلف أجهزة الحكم المحلي. وتوصي البعثة بأن يواصل الممثل الخاص إثارة هذه المسألة مع السلطات المختصة والحث على زيادة إعادة إدماج السكان العائدين، والتشديد في الوقت ذاته على عدم تشجيع التدابير ذات الصبغة الإلزامية.

